PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Hayat**
DATE:	**5-April-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**250,000**
TITLE :	**Calls for a Mechanism to Create a Minimum Limit to Oil Prices**
PAGE:	**12**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Staff Report**

استمرار الانخفاض يهدد القدرة على تنفيذ المشاريع الاستراتيجية

دعوات الى آلية تضع حدوداً دنيا لأسعار النفط

□ الشارقة (الإمارات) – «الحياة»

■ يُستبعد أن يكون الهدف المقبل لأسواق النفط العالمية، التركيز على زيادة الطلب على النفط، بهدف رفع أسعاره فقط وزيادة مداخيل الدول المنتجة، كما لن يكون الاتجاه نحو زيادة الاستثمار بهدف تعزيز القدرات الإنتاجية هدفاً بحد ذاته، فالمسارات التي سجلتها أسواق النفط خلال الأشهر الماضية يجب أن تعكس تجارب وتحديات يمكن الاستفادة منها. فارتفاع الطلب يجب أن يقترن بارتفاع الإنتاج الحقيقي والمساهمة في نمو الاقتصاد العالمي في شكل مستقر وآمن، بعيداً من الطلب الاستهلاكي الذي يحمل مؤشرات إيجابية آنية وسلبية طويلة الأجل على كل من المنتجين والمستهلكين.

وأشار تقرير أسبوعي لشركة «نفط الهلال»، إلى أن «الطلب على النفط لم يهدأ يوماً وسيستمر كذلك، وبالتالي فإنه سيرتفع والأسعار ستتعادل مع مستويات العرض والطلب في الظروف المالية والاقتصادية كافة، ويجب البحث عن سُبل لإدارة الطلب المرتفع بدلاً من البحث عن الطلب المجرد، بهدف تسجيل ارتفاعات غير مستقرة للأسعار التي سرعان ما ستتراجع». وأضاف: «يجب الاتجاه نحو إيجاد آليات وأدوات من شأنها أن تضع حدوداً دنيا لأسعار النفط المتداولة في الأسواق العالمية، وتشجيع مؤشرات الطلب من الدول الصناعية وتلك التي تتمتع بزخم استثماري إنتاجي في العالم، إذ إن استمرار انخفاض أسعار النفط من شأنه أن يؤثر في القدرة على تنفيذ المشاريع الاستراتيجية». ولفت التقرير إلى أن «مسار أسعار النفط خلال الفترة المقبلة، يعتمد على قدرة أعضاء أوبك على تثبيت حصص الإنتاج المتفق عليها، إضافة إلى مؤشرات الاحتياط الأميركي من النفط بين فترة وأخرى، وقدرة روسيا على الصمود في ظل الأسعار السائدة، في حين سيكون للاقتصاد الصيني خلال العام الحالي دور مؤثر في أسعار النفط تبعاً لحجم الطلب، ويأتي دور السعودية كلاعب رئيسي مؤثر في حجم الإنتاج والتحكم في قوى العرض والطلب».

وتابع التقرير: «على صعيد المؤشرات الرئيسية للدول المنتجة للنفط، قفزت الصادرات السعودية من الخام مطلع السنة إلى أعلى مستوياتها مع تنامي الطلب، فيما تدعم الطاقة الإنتاجية الفائضة للمملكة قدرة التحكم في الإنتاج تبعاً لتطورات السوق العالمية». ويذكر أن صادرات المملكة خلال كانون الثاني (يناير) الماضي، وصلت إلى ٧,٧٤ مليون برميل يومياً، بزيادة ثمانية في المئة مقارنة بكانون الأول (ديسمبر) الماضي، في حين بلغ سقف الإمدادات من الخام إلى ٩,٧ مليون برميل. ورفعت وكالة الطاقة توقعاتها للطلب العالمي خلال العام الحالي، نظراً إلى زيادة فرص الشراء والتخزين عند المستوى السائد من الأسعار، بينما أبقت «أوبك» توقعاتها بارتفاع الطلب العالمي خلال العام الحالي ١,١ مليون برميل يومياً، مع ترجيح أن يأتي النمو على الطلب من جانب الصين ومنطقة الشرق الأوسط.

الشركات

واستعرض التقرير أبرز الأحداث في قطاع النفط والغاز خلال الأسبوع في الخليج. ففي السعودية، كشفت «الشركة السعودية للكهرباء» عن مشاريع مستقبلية تعتزم تنفيذها خلال السنوات الخمس المقبلة، لتلبية الزيادة المتنامية في الطلب على الطاقة الكهربائية. ويأتي ذلك في إطار سعيها إلى إعادة هيكلة أنشطتها، وضخ استثمارات تستهدف تعزيز احتياط توليد الطاقة الكهربائية، والتوسع في شبكات النقل والتوزيع، وتطوير أعمال الصيانة، وإنشاء محطات جديدة لتوليد الكهرباء ونقلها وتحويلها وتوزيعها، ودعم البنية التحتية لتعزيز موثوقية الخدمة الكهربائية لدى مشتركيها الذين يتوقع أن يصلوا خلال خطة الشركة حتى عام ٢٠١٩ إلى ٩,٤ مليون. ومع مطلع العام الحالي، رفعت الشركة قدرات التوليد بمقدار ٢٣٠٠ ميغاوات، وستعمل على مضاعفتها بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٩ لتضيف ١٠٨١٦ ميغاوات الى الشبكة. وفي الإطار ذاته وضمن برنامج الشراكة مع القطاع الخاص، ستُضاف ٧٣١ ميغاوات خلال العام الحالي، و٨٠٩٥ ميغاوات خلال السنوات الأربع المقبلة.

وفي الإمارات، وقعت شركة «نيوفو بيجنون» التابعة لـ «جنرال إلكتريك للنفط والغاز»، اتفاق خدمات طويلة الأمد مع «شركة أبو ظبي لتسييل الغاز المحدودة» (أدغاز)، لتعزيز كفاءة أداء منشآتها في أبو ظبي وإمكاناتها وتميزها. وتحدّد بنود الاتفاق منهج الدعم الذي ستقدمه «جنرال إلكتريك للنفط والغاز» في مجال الصيانة الشاملة، بما في ذلك توفير قطع الغيار والتصليح. ويتضمن الاتفاق، تقديمها برامج تدريبية مختصة لعدد من مهندسي «أدغاز» لضمان تعزيز الإمكانات المحلية في المنشأة. ووقعت شركة «بترول أبو ظبي الوطنية» (أدنوك) اتفاقاً مع شركة «البندق المحدودة» اليابانية لتطوير حقل «أو إس ١١» في شمال غرب منطقة أبو ظبي البحرية، بكلفة ٥٠٠ مليون درهم (١٣٥ مليون دولار)، يتضمن تنفيذ أعمال التصاميم الهندسية والتوريد والإنشاء اللازمة لإنتاج النفط الخام من الحقل. وسيبدأ الإنتاج نهاية العام الحالي.

ووقع العراق والكويت مذكرة تفاهم حول الحقول النفطية الحدودية وإمكان استيراد الكويت غازاً طبيعياً من العراق. ويهدف ذلك إلى تسهيل المفاوضات ووضع أطر للنوايا المشتركة بين الجانبين في شأن مبادئ التعاون. ومنذ سنوات، تسعى الدولتان العضوان في منظمة «أوبك» إلى الاتفاق على التفاصيل الفنية لاستغلال الحقول النفطية الحدودية المشتركة، وإلى التعاون في مجال الغاز الطبيعي الذي تحتاجه الكويت بشدة في فصل الصيف لتوليد الكهرباء.

وأعلنت شركة «بتروسيلتيك إنترناشيونال» الإرلندية المنتجة للنفط الاتفاق مع شريكتها على الانسحاب من ترخيص دينارته في إقليم كردستان العراق. وأضافت الشركة التي تمتلك ١٦ في المئة من المشروع، أنها اتفقت مع «هيس ميدل إيست نيو فينتشرز» على الانسحاب من كردستان بسبب تراجع أسعار النفط وعدم وجود نتائج حاسمة لعمليات التنقيب.

وفي الكويت، أكد مصدر أن شركة «البترول الوطنية» في طور تأهيل أكثر من ست شركات لمشروع الغاز المسال خلال الأسبوعين المقبلين، لافتاً إلى أن كلفة المشروع تراوح بين ٩٠٠ مليون دينار (٢,٩ بليون دولار) وبليون دينار، على أن يبدأ تنفيذ المشروع نهاية العام الحالي.